www.daralthaqafa.com

مبادئ القانون التجاري

نظرية الأعمال التجارية
التاجر - المحل التجاري
وفقاً لقانون التجارة

دراسة مقارنة

الأستاذ الدكتور
إبراهيم صبري الأرناؤوط
أستاذ القانون التجاري
جامعة العلوم الإسلامية العالمية
المملكة الأردنية الهاشمية

محكّم علمياً

دار الثقافة للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

مبـادئ القانــون التجاري

نظريـــة الأعمـــال التجاريـــة
التاجـــر - المحـــل التجـــاري
وفقاً لقانون التجارة رقم 12 لسنة 1966
دراســـة مقارنـــة

www.daralthaqafa.com

346, 56507
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2024/10/5562)
المؤلـف: إبراهيـم صبـري الأرنـاؤوط
الكتـاب: مبادئ القانون التجاري: نظرية الأعمال التجارية والتاجر والمحل التجاري
الواصفات: القانون التجاري - الأعمال التجارية - العقود - القانون المدني - الأردن
لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر
ISBN: 978-9923-15-305-5

طبعة 2025م - 1446هـ

جميع الحقوق محفوظة All rights reserved Copyright ©
رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.
وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:
دار الثقافة للنشر والتوزيع
أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي
عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د
هاتف: 4646361 6 (962 +) - فاكس: 4610291 6 (962 +) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن
فرع الجامعة
عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261
الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962 +) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

مبـادئ القانـون التجاري

نظريـــة الأعمـــال التجاريـــة
التاجـــر - المحـــل التجـــاري
وفقاً لقانون التجارة رقم 12 لسنة 1966
دراســـة مقارنـــة

الأستاذ الدكتور
إبراهيم صبري الأرناؤوط
أستـــاذ القانـــون التجـــاري
جامعة العلوم الإسلامية العالمية
المملكـــة الأردنيـــة الهاشميـــة

محكّم علمياً

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1446هـ-2025 م

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ۚ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ ﴿٨٩﴾ ﴾.

صدق الله العظيم

(من الآية 89 من سورة الأعراف)

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

الشكر والتقدير

أتوجه بالشكر والتقدير لسعادة الدكتور داوود عبد الكريم السلامات أستاذ اللغة العربية بوزارة التربية والتعليم والمحاضر في الجامعة الأردنية على تطوعه وجهوده المبذولة في أعمال التدقيق اللغوي لهذا الكتاب، وكذلك ابني المهندس كريم على جهوده المبذولة في أعمال الطباعة والتنسيق والتصميم جعله الله في ميزان حسناتهم.

كما أتقدم بالشكر والتقدير من أمناء المكتبات والعاملين فيها، وخاصة المكتبة العامة في جامعة العلوم الإسلامية العالمية ومكتبة الجامعة الأردنية ومكتبة شومان على تزويدي بالمراجع، وإلى كل من قدم لي العون والمساعدة في سبيل إخراج هذا المؤلف.

كما لا يسعني إلا التعبير عن خالص المحبة والاحترام والتقدير من زوجتي وأبنائي على الدعم المعنوي غير المحدود وتحملهم عناء انشغالي في البحث والكتابة والمحاضرات.

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

الفهرس

المقدمة 17

الفصل التمهيدي: ماهية القانون التجاري 19
المبحث الأول: مفاهيم القانون التجاري 20
المطلب الأول: تعريف القانون التجاري 20
المطلب الثاني: التفرقة بين التجارة والاقتصاد 22
المطلب الثالث: حرية مزاولة التجارة وتوجيه الاقتصاد الوطني 25
المطلب الرابع: ذاتية واستقلالية القانون التجاري 27
المبحث الثاني: خصائص القانون التجاري 31
المطلب الأول: السرعة 31
المطلب الثاني: الائتمان أو الثقة التجارية 33
المبحث الثالث: تطور القانون التجاري 36
المطلب الأول: العصور القديمة 36
المطلب الثاني: العصور الوسطى 38
المطلب الثالث: العصور الحديثة 39
المبحث الرابع: مصادر القانون التجاري 43
المطلب الأول: التشريعات التجارية 43
المطلب الثاني: القانون المدني 45
المطلب الثالث: العرف والعادات التجارية 46
المطلب الرابع: القضاء والفقه 49
المبحث الخامس: الصبغة الدولية للقانون التجاري 51
المطلب الأول: انتشار الاتفاقيات الدولية للتجارة 51
المطلب الثاني: المنظمات الدولية للتجارة والاقتصاد 54

www.daralthaqafa.com

الباب الأول

نظرية الأعمال التجارية

الفصل الأول: قواعد التمييز بين الأعمال التجارية والأعمال المدنية 67
المبحث الأول: نطاق القانون التجاري 68
المطلب الأول: النظرية الشخصية أو الذاتية 68
المطلب الثاني: النظرية الموضوعية أو المادية 69
المطلب الثالث: موقف المشرع الأردني من النظريتين الشخصية والموضوعية 70
المبحث الثاني: معايير التمييز بين الأعمال التجارية والأعمال المدنية 72
المطلب الأول: نظرية التداول 72
المطلب الثاني: نظرية المضاربة 73
المطلب الثالث: نظرية الحرفة التجارية 74
المطلب الرابع: نظرية المشروع 75
المبحث الثالث: أهمية التفرقة بين الأعمال التجارية والأعمال المدنية 77
الفصل الثاني: الأعمال التجارية بحكم ماهيتها الذاتية 92
المبحث الأول: الأعمال التجارية البرية 95
المطلب الأول: الشراء بقصد البيع أو التأجير 95
المطلب الثاني: أعمال الصرافة والبنوك 103
المطلب الثالث: الأوراق التجارية 105
المطلب الرابع: التوريد 110
المطلب الخامس: الصناعة 111
المطلب السادس: النقل براً أو جواً أو على سطح الماء 113
المطلب السابع: الوكالة بالعمولة 115
المطلب الثامن: السمسرة 116

www.daralthaqafa.com

المطلب التاسع: التأمين 117
المطلب العاشر: المشاهد والمعارض العامة 118
المطلب الحادي عشر: التزامات الطبع 119
المطلب الثاني عشر: التخزين العام 119
المطلب الثالث عشر: المناجم والبترول 120
المطلب الرابع عشر: الأعمال العقارية 121
المطلب الخامس عشر: المضاربات العقارية 121
المطلب السادس عشر: وكالة الأشغال 122
المبحث الثاني: الأعمال التجارية البحرية 124
المطلب الأول: مشروع إنشاء السفن 125
المطلب الثاني: الإرساليات البحرية 126
المطلب الثالث: استئجار وإيجار السفن 126
المطلب الرابع: عقود العمل البحرية 127
الفصل الثالث: الأعمال التجارية بالتبعية 129
المبحث الأول: الأساس القانوني لنظرية الأعمال التجارية بالتبعية 131
المبحث الثاني: شروط تطبيق نظرية الأعمال التجارية بالتبعية 133
المبحث الثالث: تطبيقات نظرية الأعمال التجارية بالتبعية 134
المطلب الأول: التزامات العقود 134
المطلب الثاني: المسؤولية التقصيرية 136
المطلب الثالث: الإثراء بلا سبب 137
الفصل الرابع: الأعمال المختلطة 139
المبحث الأول: ماهية الأعمال المختلطة 140
المبحث الثاني: تطبيقات الأعمال المختلطة 142

www.daralthaqafa.com

الباب الثاني

نظريــة التــاجر

الفصل الأول: اكتساب الفرد صفة التاجر 149
المبحث الأول: الاشتغال بالأعمال التجارية 150
المبحث الثاني: احتراف الأعمال التجارية 151
المطلب الأول: ماهية احتراف الأعمال التجارية 151
المطلب الثاني: استثناء صغار التجار من الالتزامات التجارية 153
المبحث الثالث: قيام الشخص بالأعمال التجارية باسمه ولحسابه الخاص 155
المطلب الأول: ممارسة الأعمال التجارية على وجه الاستقلال 155
المطلب الثاني: التجارة المستترة للأشخاص الممنوعين من ممارسة التجارة 156
المطلب الثالث: انتحال صفة التاجر 158
المطلب الرابع: مدى اكتساب الدولة ودوائرها صفة التاجر 158
المبحث الرابع: الأهلية التجارية 161
المطلب الأول: ماهية الأهلية التجارية 161
المطلب الثاني: أهلية القاصر المأذون له بالاتجار 163
المطلب الثالث: أهلية الشخص الأجنبي 164
الفصل الثاني: اكتساب الشركات الصفة التجارية 167
المبحث الأول: معيار اكتساب الشركات الصفة التجارية 169
المطلب الأول: المعيار الموضوعي لاكتساب الشركة الصفة التجارية 169
المطلب الثاني: المعيار الشكلي لاكتساب الشركة الصفة التجارية 173
المبحث الثاني: اكتساب الشركاء صفة التاجر 176
المطلب الأول: الشركاء المتضامنون 176
المطلب الثاني: الشركاء أصحاب الحصص أو الأسهم 177
الفصل الثالث: التزامات التاجر 178
المبحث الأول: مسك الدفاتر التجارية 179

www.daralthaqafa.com

المطلب الأول: أهمية الدفاتر التجارية 179
المطلب الثاني: نطاق الالتزام بمسك الدفاتر التجارية 180
المطلب الثالث: أنواع الدفاتر التجارية 183
المطلب الرابع: انتظام الدفاتر التجارية 185
المطلب الخامس: استخدام الحاسب الآلي لتدوين البيانات الواردة بالدفاتر التجارية 187
المطلب السادس: حجية الدفاتر التجارية في الإثبات 190
المطلب السابع: الاطلاع على الدفاتر التجارية 198
المطلب الثامن: الجزاءات المترتبة على عدم مسك الدفاتر التجارية 203
المبحث الثاني: القيد في السجل التجاري 206
المطلب الأول: ماهية السجل التجاري 206
المطلب الثاني: وظائف السجل التجاري 210
المطلب الثالث: الملتزمون بالقيد في السجل التجاري 212
المطلب الرابع: البيانات الواجب قيدها في السجل التجاري 215
المطلب الخامس: الجهة المختصة بإجراء القيد في السجل التجاري 217
المطلب السادس: الجزاءات المترتبة على عدم القيد في السجل التجاري 220
المبحث الثالث: الغرف التجارية والغرف الصناعية 222
المطلب الأول: أهداف ومهام الغرف التجارية والغرف الصناعية 224
المطلب الثاني: شروط الانتساب للغرف التجارية والغرف الصناعية 228
المطلب الثالث: إدارة الغرف التجارية والغرف الصناعية 232
المبحث الرابع: الخضوع لقانون الإعسار 246
المطلب الأول: ماهية الإعسار 246
المطلب الثاني: شروط إشهار الإعسار 249
المطلب الثالث: إجراءات الإعسار 253

www.daralthaqafa.com

الباب الثالث

المحـل التجـاري

الفصل الأول: عناصر المحل التجاري وطبيعته القانونية 263
المبحث الأول: عناصر المحل التجاري 264
المطلب الأول: العناصر المادية 264
المطلب الثاني: العناصر المعنوية 266
المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للمحل التجاري وخصائصه 277
المطلب الأول: الطبيعة القانونية للمحل التجاري 277
المطلب الثاني: خصائص المحل التجاري 279
الفصل الثاني: دعوى المنافسة غير المشروعة 282
المبحث الأول: ماهية دعوى المنافسة غير المشروعة 284
المطلب الأول: ماهية دعوى المنافسة غير المشروعة 284
المطلب الثاني: الأساس القانوني لدعوى المنافسة غير المشروعة 285
المبحث الثاني: صور المنافسة غير المشروعة 290
المطلب الأول: نماذج صور المنافسة غير المشروعة 290
المطلب الثاني: الأسرار التجارية 293
المبحث الثالث: شروط دعوى المنافسة غير المشروعة 295
المطلب الأول: شروط الدعوى 295
المطلب الثاني: آثار الدعوى 297
الفصل الثالث: بيع المحل التجاري 302
المبحث الأول: القواعد الخاصة لبيع المحل التجاري 304
المطلب الأول: محل العقد 304
المطلب الثاني: الشكلية في العقد 306
المطلب الثالث: الصفة التجارية للعقد 307
المبحث الثاني: آثار بيع المحل التجاري 308

www.daralthaqafa.com

المطلب الأول: التزامات البائع 308
المطلب الثاني: التزام المشتري بدفع الثمن 314
الفصل الرابع: رهن المحل التجاري 316
المبحث الأول: الأحكام الخاصة لرهن المحل التجاري 318
المطلب الأول: عناصر رهن المحل التجاري 318
المطلب الثاني: أطراف عقد الرهن 320
المطلب الثالث: شروط عقد الرهن 321
المبحث الثاني: آثار رهن المحل التجاري 324
المطلب الأول: آثار الرهن بالنسبة للمدين الراهن 324
المطلب الثاني: آثار الرهن بالنسبة للدائن المرتهن 325

المراجع 329

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد (ﷺ)، أما بعد، ،،

هذه الطبعة الثانية من مؤلفي؛ مبادئ القانون التجاري وقد حرصت فيه على تجويد هذا العمل؛ من حيث إعادة معالجة بعض الموضوعات بحسب تعديل التشريعات، وتزويده بأحدث قرارات محكمة التمييز الأردنية، وإعادة التدقيق اللغوي والأخطاء الطباعية.

ويتناول هذا المؤلف؛ معالجة نظرية الأعمال التجارية والتاجر والمحل التجاري وفقاً لقانون التجارة الأردني رقم (12) لسنة 1966 والقوانين والأنظمة المكملة له، ولا ريب أن هذا الموضوع له أهمية خاصة في نطاق الدراسات القانونية لكونه من الموضوعات الأساسية لطلبة القانون والدراسات التجارية والاقتصادية ويتناول أسس ومبادئ القانون التجاري، وتزداد أهميته على ضوء قيام المشرع بإصدار تشريعات حديثة ذات صلة مباشرة بقانون التجارة؛ كقانون الإعسار رقم (21) لسنة 2018، وقانون الغرف التجارية المؤقت رقم (70) لسنة 2003، وقانون الغرف الصناعية رقم (10) لسنة 2005، وقانون المعاملات الإلكترونية رقم (15) لسنة 2015، وقوانين الملكية الصناعية والتجارية المعدلة وغيرها من القوانين والأنظمة المتصلة به.

وبالرغم من اعتناق المشرع الأردني للاتجاهات الحديثة في معالجة القوانين التجارية والاقتصادية بهدف دعم قطاع التجارة والصناعة وتحفيز الاستثمار؛ إلا أن قانون التجارة ـ موضوع هذا المؤلف ـ من الموضوعات القديمة التي تعود جذوره إلى المجموعة التجارية الفرنسية لسنة 1807 وتعديلاته، ويحتاج إلى معالجة ضمن رؤية جديدة تأخذ في الاعتبار مدى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي وصلت إليه المملكة الأردنية الهاشمية، وتطور مفاهيم العمل التجاري في القانون المقارن، وتكريس الاتجاه نحو دولية القانون التجاري، يضاف إلى ذلك أن قانون التجارة من أكثر القوانين مرونة واستجابة للتطور بحسب طبيعة المعاملات التجارية التي تتميز بالسرعة والائتمان، وليس من المستساغ على ضوء هذه المعطيات أن يبقى قانون التجارة، والذي يُعتبر من الركائز

www.daralthaqafa.com

الأساسية للنشاط الاقتصادي، جامداً ثابتاً لا تعديل ولا تبديل فيه بعد مضي أكثر من نصف قرن على إصداره، مما ينعكس سلباً على التجارة والتنمية الاقتصادية.

وسوف نتناول موضوع الدراسة، باستخدام المنهج العلمي القائم على التوصيف والتحليل وإجراء المقارنة مع التشريعات الحديثة وما وصل إليه الفكر القانوني، لبيان أوجه النقص والقصور في التشريع، واقتراح الحلول للمعالجة، بالاعتماد على المنطق القانوني في عرض الموضوعات ومناقشتها، والإيجاز والسهولة في التعبير، والبعد عن التعقيد والجدل الفقهي، والاهتمام بالتطبيقات القضائية الصادرة عن محكمة التمييز الأردنية والقضاء المقارن.

ويقع الكتاب في ثلاثة أبواب رئيسة:

الباب الأول: نظرية الأعمال التجارية.

الباب الثاني: نظرية التاجر.

الباب الثالث: المحل التجاري.

وبعد ، ، ،

فهذا الكتاب أضعه بين يدي القراء الكرام من الباحثين ورجال القانون والاقتصاديين والطلاب عسى أن يلقى الرواج الذي يستحقه، وعسى أن يحظى بالنقد القانوني والعلمي الذي ينير أمامي سبيل الرشاد راجياً تحقيق الفائدة العلمية المنشودة.

نسأل الله التوفيق والسداد ، ، ،

المؤلف

الأستاذ الدكتور

إبراهيم صبري الأرناؤوط

arnaout077@gmail.com